

## المشهد السياسي العراقي عقب انتخابات عام 2010

### وانعكاسات نتائجه على سياسة العراق الخارجية

م. بسمة خليل نامق

#### وحدة البحوث والدراسات السياسية

##### المقدمة:

يقول أستاذ العلاقات الدولية الأنكليزي جوزيف فرانكل: (من المعتاد أن نتحدث عن الدول كما لو كانت أشخاصاً فنحدث عن "السياسة البريطانية الخارجية" أو "القرارات البريطانية"، ولكن الواقع هو أن السياسة والقرارات ليست من صنع الدولة بل هي من صنع الأفراد والجماعات الذين يمثلونها، ونشاطات هؤلاء شأنها شأن أي نشاطات انسانية أخرى يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي القرارات وبيئتهم). وهناك اتفاق بين معظم الباحثين ومعظم الأدبيات السياسية على أن الهدف الأول للسياسة الخارجية والداخلية للدولة، أياً كانت طبيعة نظامها السياسي أو معتقداتها المذهبية أو امكاناتها النسبية من القوة القومية، وأياً كان موقعها أو حجمها أو تعدادها هو الحفاظ على وجودها الذاتي، والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة الى جانب من قوة الدول الأخرى. ويقول دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي: إن ما يقاس به رقي الدول والشعوب انها تستند الى استراتيجية واضحة قائمة على اسس علمية وتعتمد معايير عملية للنجاح والتقدم. وان ما يحقق نهج الديمقراطية هو الاطار العام لاستراتيجية الامن القومي الذي تعد الديمقراطية قاعدة تستند اليها مفردات الامن بكل ابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية. والعراق لم يعرف في تاريخه الذي حكمه الاستبداد وعبثت به الدكتاتورية، وضوحاً في الاهداف والسياسات، واعتمد فكراً وممارسة التقاطية تتناقض مع بعضها فتصبح الازمات تلد بعضها الأخرى، ولبناء عراق ديمقراطي اتحادي يستند الى استراتيجية واضحة كانت استراتيجية الامن القومي العراقي.

لقد عانت مسألة صياغة وبلورة نظرية أمن قومي/ وطني عراقي في فترة ما بعد التغيير في عام 2003 ومسألة إشاعة الوعي بها وبأهميتها وتحقيق الإجماع الوطني حولها عبر إشراك فعاليات مجتمعية واسعة في صياغتها باعتبارها مشروعاً وطنياً مهماً وحساساً، لقد عانت هذه القضية مشاكل واسعة وعقد كثيرة وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على جوانب عديدة داخلية وخارجية في عراقنا الجديد. ونحاول في هذه الدراسةلقاء الضوء على تفاعلات هذه القضية (الخلل في أسلوب صياغة وبلورة وتطبيق نظرية أمن قومي/ وطني) في مرحلة ما بعد انتخابات 2010 وتفاعلات ذلك في قضية التحركات السياسية الجارية اليوم وتأثيراته وتفاعلاته الجدلية في المرحلة القادمة. وتسعى هذه الورقة في البدء الى بيان طبيعة المشهد السياسي المتشكل عبر الانتخابات ومقارنته بطبيعة المشهد السياسي للمرحلة السابقة وانعكاس نقاط الضعف البنوية على موضوع بلورة نظرية الأمن القومي/ الوطني وانعكاسها على طبيعة حركة الائتلافات السياسية على مستوى دول الجوار والمسرح الإقليمي والدولي وما يتوقع من طبيعة عمل مستقبلية للسياسة الخارجية العراقية.

#### القسم الأول طبيعة: المشهد السياسي المتشكل في انتخابات 2010

برغم الأهمية القصوى للانتخابات العراقية النيابية في 7 آذار 2010 والإبراز الإعلامي الكبير لذلك في قبيل وخلال وبعد إعلان النتائج الأولية وبرغم كل الشد والتوتر النفسي والمعنوي الذي رافقها ورافق إعلان نتائجها والجدل الكبير الذي دار ويدور حول هذه النتائج الا أن رؤية متأنية ومطالعة فاحصة لهذه العملية ونتائجها ستعطي استنتاجاً واضحاً أن لا تغير كبير على صورة المشهد السياسي، وهذا الاستنتاج لا يعني بأي حال من الاحوال بخساً لجهود الناخبين ولا لجهود رموز ونشطاء الطبقة السياسية. وسنحاول عبر هذا القسم استعراض وإظهار مقدار الثبات الذي افرزته نتائج الانتخابات وحجم التغيير اليسير الذي جاءت به تلك النتائج حيث رغم تفتت القوائم الكبيرة قبل الانتخابات وظهور قوائم وكتل جديدة شاركت فيها الا أن طبيعة المشهد في معالمه الرئيسية لم تتغير كثيراً. إن انعكاس ذلك على مسيرة السياسة الخارجية العراقية وقضايا كثيرة داخلية وخارجية سيبقى محدوداً كون الانتقال

والأوزان الكبيرة في الاتجاهات التقليدية باقية مما سينتج عنه ذات المروحة عند ذات المواقف.

### القسم الثاني: ضعف صياغة وتطبيق نظرية الأمن القومي/الوطني وتأثيرات المشهد السياسي عليها

إن طبيعة صياغة نظرية الأمن القومي/الوطني التي طرحتها مستشارية الأمن الوطني العراقي في العام 2007 رتبت نقاط ضعف بنيوية كون هذه النظرية تمت صياغتها على نطاق ضيق لم يوفر قاعدة سياسية وعلمية عريضة فرصة المشاركة بالصياغة الامر الذي كان سيقوي فحوى النظرية ومضامينها بالإضافة إلى أنه يؤمن انخراطاً شعبياً وأكاديمياً واسعاً في اثرائها على مستوى التطبيق. إن فقر المشاركة الذي شاب مرحلة الصياغة تلك قد أدى الى ضعف الانخراط في التطبيق المتفاعل المبدع، ونشاهد اليوم ذلك جلياً من خلال التحركات التي تقوم بها الفعاليات السياسية على دول الجوار حاملة رؤى فئوية طارئة أبواب الدعم المغمومة. إن هذا التشخيص للضعف البنيوي الواضح هذا سيستلزم من القوى السياسية التي ستحمل أعباء الحكم في المرحلة القادمة العمل على عقد سلسلة مؤتمرات علمية و سياسية وطنية لبلورة و تطوير نظرية الأمن القومي/الوطني. إن نظرية الأمن القومي/الوطني شأن يهم الجميع وعملية صياغتها تشكل ممارسة وطنية تعني الجميع بلا استثناء حيث من بذلك ومن خلاله يتم بناء الصف الوطني الرصين وإحداث التفاعل الوطني المطلوب.

### الاستنتاجات:

بالنظر لتكرار المشهد السياسي العراقي بأغلب جوانبه العامة وما رافقه من اشكالات وضعف في صياغة وبلورة وتطبيق نظرية الأمن القومي/الوطني، وبالنظر لحاجة العراق إلى سياسة خارجية نشطة وفعالة تحمي حقوق العراق معتمدةً الوسائل والأساليب السلمية التي رسخ دستورنا مبادئها كأساس لعلاقتنا الدولية الجديدة مستفيدين من شبكة العلاقات الرسمية والشعبية والثقافية الواسعة مع دوائر محيطنا البعيد والقريب وبالنظر لوجود فجوة كبيرة بين هذه الإستراتيجية وواقع سياستنا الخارجية الحالية وعدم بلورة إستراتيجية قوة ناعمة تعمل على تنشيط العمل الدبلوماسي

وزيادة دوره وفاعليته عبر ربط شبكة الإمكانيات والموارد والعلاقات المتنوعة في إطار انجاز أهداف ومصالح العراق العليا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة هذه الجوانب وضعف الأداء والنتائج المتواضعة الضئيلة المتحصلة في هذا المضمار.